الابعاد الجغرافية السياسية للكوارث الطبيعية

عباس غالي الحديثي **احمد عبد السلام عبد النبي**
Abbas171950@gmail.com جامعة عمر المختار - كلية الآداب - قسم الجغرافية

الخلاصة

أهتم الجغرافيون بالكوارث الطبيعية منذ عشرينيات القرن الماضي وزاد الاهتمام بها بسبب التطور الحضري في العالم والتنمية الاقتصادية مما زاد من قيمة الأصول في الدول مما يعني، من جانب آخر، تزايد الخسائر البشرية والمادية. لكن المهم هو تفاوت هذه الخسائر بين الدول وفي داخلها بين من يملك القدرة على تفادي الكارثة او التكييف لها ومن لا يملك ذلك. وهنا تبرز مشكلة البحث التي تتحدد في بيان مدى قدرة الدول على مواجهة زيادة عدد وتأثيرات الكوارث الطبيعية وعلاقة ذلك بمفاهيم القوة، والسيادة، والنفوذ وغيرها مما يتطلب تحليل تلك الظواهر وتفسير تفاوت آثارها في ضوء أفكار الجغرافيا السياسية. وعليه، فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة أجزاء: تناول الجزء الأول تطور الاهتمام الجغرافي بالكوارث مع تعريف الكارثة وانواعها وخصائصها. أما الجزء الثاني فقد كرس للمقاربات التي استعملت في دراسة الكوارث. بينما الجزء الثالث تم فيه مناقشة ابعاد الكوارث الطبيعية: الاجتماعية – السياسية- الاقتصادية.

Political Geography Dimensions of Natural Disasters

Ahmad A. Abdilnaby **Abbas Ghali Al-Hadeethi**
Umer Al-Mukhtar University - College of Arts - Department of Geography **abbas171950@gmail.com**

تقديم

إن بحث الكوارث الطبيعية يشكل جزءاً من تقاليد traditions أقدم في الجغرافيا: دراسة العلاقات بين المجتمع والبيئة. وأيضاً عُرف بالمنظور الايكولوجي في الجغرافيا. وعلى الرغم من ان هذا المنظور واضح في كتابات الكسندر فون همبولدت (1769 – 1859) وكارل ريتر (1799 – 1859) وجون بيركنز مارش (1801 – 1882)، فإن سوزان كوتر وزملاؤها (S.Cutter, 2000) تدعي بأن الولادة الأولية لبحث الكوارث في الجغرافيا تنسب الى هارلان باروز Harlan Barrows. ففي خطابه الافتتاحي لجمعية الجغرافيين الامريكانAAGs عام 1923 ركز (باروز) على وجهة نظر الايكولوجية البشرية، التي استعارها من مارش Marsh الذي أكد أهمية العلاقة بين الانسان والطبيعة. قدم (باروز) في خطابه هذا بديلاً لبرادايم الحتمية البيئية، وعرف الجغرافيا ببساطة انها ايكولوجيا بشرية Human Ecology، محاججاً بأن الجغرافيين ينبغي ان يركزوا على العلاقة المتبادلة بين البيئة الطبيعية والبشرية.

على الرغم من المساهمات المبكرة لـ (مارش) وإعادة اكتشاف منظوره الايكولوجي من قبل (باروز) في بداية العشرينيات، فإن بحث الكوارث الطبيعية من قبل الجغرافيين لم يكتسب شهرة مدرسية حتى بداية الخمسينيات من القرن العشرين، إذ إن المقاربة الايكولوجية المبكرة قد فشلت في الحصول على قبول واسع بين الجغرافيين والمختصين الآخرين في العلوم الاجتماعية ويعود ذلك بشكل أساسي الى التعريف الضيق والانحياز نحو تركيب الظواهر. على أية حال، في الاربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين حصلت هذه المقاربة على إعادة اهتمام بين الجغرافيين مع بروز الاهتمام بالمشاكل البيئية[1].

بحث الكوارث جغرافياً بدأ بعمل رائد حول كوارث الفيضان من قبل (Gilbert White, 1945) ارتبط ذلك بطلبته Rabert Katrs, Ian Burto في بداية الستينات. وتاليا بطلابهم، إذ أن مدرسة White – Burton – Kates للكوارث الطبيعية برزت كمنظور بحثي معارض للحتمية البيئية المعلنة من قبل هنتغتون Huntington وسمبل Semple في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وبمرور الزمن، فإن طرقهم الدراسية نمت بشكل متنوع قائدة الى تطور نموذج الايكولوجية البشرية أو المقاربة السلوكية للكوارث مؤولة بشكل مباشر من فكرة (باروز) للجغرافيا كايكولوجية بشرية. تالياً، ظهرت مقاربات وتقاليد وبرادايمات أخرى يمكن تناولها في الفقرات اللاحقة[2].

تعد الكوارث عملياً ذات بعد مكاني من حيث كلاً من العمليات الطبيعية وكذلك التداعيات البشرية، وبالتالي فإنه لرسم خارطة وفهم لاندسكيبات الكارثة والتنبؤ بها، فإن الجغرافيا بواسطة طرقها البحثية الإقليمية والمتكاملة يمكن ان تلعب دوراً هاماً في هذا المجال. فالطرق الجغرافية تمتلك قدرة كبيرة للاستعانة بنظريات ونتائج تجريبية من حقول معرفية اخرى، وتخلطها بمنظورات مكانية لشرح، أو للتنبؤ، توزيعات وعلاقات الظواهر المرتبطة بمنع وإدارة الكوارث، تلك

القضية المتعلقة بـ (المجال Space ،والزمن time، والبيئة environment، والمجتمع society، والتنمية development)[3].

يمكن القول ، من جانب آخر ، أن الجغرافية السياسية التي تعد دراسة الدولة من حيث مواطن القوة والضعف في جوهرها ، تمثل بداية سليمة لدراسة ظاهرة الكوارث الطبيعية من منظور الجغرافية السياسية باعتبار أن الدولة لم تعد قادرة على مواجهة آثار هذه الكوارث بمفردها وبالتالي دخلت الدولة ومعها ظاهرة الكوارث الطبيعية ضمن منظومة النظام العالمي وتفاعلاته من دول ، ومنظمات حكومية وغير حكومية وشركات ومجتمع مدني وغيرها من الفواعل التي تعمل ضمن منظومة النظام العالمي خاصة في ظل تنامي ظاهرة العولمة وتنامي الجدل فيها حول سيادة الدولة التي تمثل أحد أهم مبادئ العلاقات الدولية ، هذه السيادة التي تمثل الحدود الجغرافية السياسية جدارها الصلب ، بدأت تتهاوى مع زيادة عدد وتأثيرات الكوارث الطبيعية (وتلك التي من صنع الإنسان) ، وأنسنة العلاقات بين الدول وكذلك بين الإنسان والبيئة . من جانب آخر تشير الدراسات إلى أن الكوارث الطبيعية يكون تأثيرها على الدول والأقاليم الفقيرة أعظم مقارنة بالدول والأقاليم الغنية، الأمر الذي يعني أن هناك تفاوتات مكانية في الخسائر المادية والمعنوية بين مناطق العالم المختلفة في ضوء تباين الاستجابات والقدرات تجاه الكوارث الطبيعية مما يتطلب تعليل وتحليل هذا التفاوت وتفسيره في ضوء مفاهيم الجغرافية السياسية.

اعتمادا على ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية

1- هل مازالت قوة الدولة التي سيطرت على التحليل الجغرافي السياسي لفترة طويلة في موقع تقدير صناع القرار والمواطنين تجاه الكوارث الطبيعية ؟ وهل تغير مفهوم القوة أم اكتسب معنى آخر في ضوء قوة هذه الكوارث وغيرها من الظواهر التي يهتم بها المجتمع العالمي حاليا ؟

2- هل لتقسيم العمل الدولي الذي تمثله نظرية Core and Periphery من دور في تفسير ما تشير إليه الدراسات من زيادة تعرض الدول والأقاليم الفقيرة لتأثير الكوارث مقارنة بالدول والمناطق الغنية ؟

3- هل يمكن أن تساعد الجغرافيا بشكل عام والجغرافيا السياسية بشكل خاص على ربط البعد المحلي للكوارث الطبيعية بالبعدين الإقليمي و العالمي باعتبار أن الجغرافيا تركز على العلاقة بين الطبيعة والمجتمع عند دراسة الكوارث الطبيعية وأن هذه الكوارث تتجاوز الحدود السياسية للدول .

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية :

1- ربما تمثل هذه الدراسة المحاولة الأولى – على حد علم الباحثان – في الوطن العربي التي تعالج الكوارث الطبيعية من منظور الجغرافيا السياسية مما يجعلها محاولة قابلة للتحوير والتطوير.

2- إن الدراسة تضيف تفسيرا أو تفسيرات إضافية لكمية ونوعية التدمير الذي تحدثه الكوارث الطبيعية وتباين هذا التدمير مكانيا .

3- لما كانت الجغرافيا تمثل الدراسة العلمية المنظمة للعلاقة بين الإنسان والبيئة فإنها تستطيع أن توفر منهجا أكثر تكاملا لدراسة الكوارث الطبيعية بأبعادها المختلفة مما يسهل من إمكانية وضع الاستراتيجية اللازمة لمواجهتها .

هيكل الدراسة

لغرض تفكيك الظاهرة قيد الدراسة والإجابة على تساؤلاتها فإنه سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى جزئين رئيسيين : الأول منها يركز على تعريف الكارثة وخصائصها وأنواعها ثم يتناول الجزء الثاني التحليل الجغرافي السياسي للكوارث الطبيعية من خلال تحليل أبعاد هذه الكوارث الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية - الأمنية .

مفهوم الكوارث الطبيعية

تحدث الكوارث لأسباب طبيعية أو بسبب مخاطر يتسبب فيها الإنسان وتشتمل الكوارث الطبيعية على ظواهر متعددة مثل الزلازل والأنشطة البركانية والانزلاقات الأرضية والعواصف والأعاصير والفيضانات والحرائق والجفاف والآفات .

وهناك من يضيف بأن وصف الكوارث بكلمة (طبيعية) وصفا غير دقيق للكوارث مثل الجفاف والفيضانات والأعاصير التي تضرب الكثير من دول العالم النامي وقد جاء الإدراك بأن الأسباب الجذرية لهذه الأحداث ترجع إلى الأنشطة البشرية ، وتبني التغيرات السياسية والبنيوية لمكافحة هذه الأسباب جاءت متأخرة جدا . فمثلا تدمير البيئة الطبيعية من خلال قطع الأخشاب أو استخدام الأراضي استخداما غير مناسب من أجل مكاسب اقتصادية قصيرة المدى يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تسببت في الفيضانات والانزلاقات الطينية[4] . بنفس القدر أدت هجرة السكان إلى المناطق الحضرية الواقعة في أماكن حساسة مثل المناطق المنخفضة التي تغمرها الفيضانات أو الساحلية أو المنحدرات القابلة للانزلاق مما يتسبب في تأثير الكوارث الطبيعية على المزيد من البشر وتتصاعد الخسائر الاقتصادية[5].

كما أنه لابد من الإشارة إلى وجود مصطلحات أخرى ترتبط بمصطلح (الكوارث) مثل المخاطر Risksوالقوارع Hazards فالأول كما يشير البعض تعني خطرا وتهديدا كامنا بينما الثاني يعني خطرا وتهديدا محتملا في حين تعني الكارثة Disaster خطر أو تهديد واقع فعلا[6] .

ومن هنا كان لابد من وضع تعريف للكوارث الطبيعية وتمييز خصائصها ثم بيان أنواعها بما يساعد على تحقيق الغرض العلمي والعملي لهذه الدراسة .

لقد حدد المشتغلون بالكوارث الطبيعية العالمية بأن الكارثة هي تلك التي يترتب عليها وفاة مائة شخص أو إصابة مائة شخص بجروح طفيفة أو بالغة أو خسارة مادية في الممتلكات تعادل مليون دولار أمريكي أو يزيد[7] .

أما مركز بحوث أوبئة الكوارث ومقره في بروكسل فيعرف الكارثة الطبيعية بأنها وضع أو حدث يتجاوز القدرة المحلية على مواجهته ويقتضي طلب المساعدة الوطنية أو الدولية[8] .
كما عرفت الكارثة الطبيعية بأنها عبارة عن أحداث توقع خللا خطيرا في بيئة المجتمع الوظيفية ، وتتسبب في خسائر بشرية أو مادية أو بيئية واسعة النطاق تتجاوز مقدرة المجتمعات المتضررة على التعامل معها اعتمادا على مواردها الذاتية[9] .

خصائص الكارثة الطبيعية

مثل أي حدث كبير وله آثار فإنه لابد وأن يمتلك من الخصائص ما يناسب ملامحه الزمانية والمكانية المتمثلة فيما يلي[10] :

1- الحجم Magnitude :
إن حجم حدث معين وامتداد تدميره يقاس مقياس مقبول مثل مقياس رختر للزلازل .

2- التكرار Frequency :
بينما العلماء لا يتفقون فيما إذا كان النمط المناخي أو تحرك الألواح التكتونية هي السبب ، فليس هناك شك بأن تكرار الكوارث الطبيعية قد ازداد في السنوات الأخيرة .

3- فترة البقاء Duration :
إن طول زمن الكارثة يتباين من ثواني قليلة في حالة الزلزال مثلا إلى أيام قليلة خلال الفيضان ، ويرتفع إلى عقود في حالة الجفاف .

4- المساحة المغطاة Area Covered :
يمكن أن تتراوح المساحة التي تغطيها الكارثة الطبيعية من محلية إلى العالم كله .

5- التوزيع Distribution :
يمكن أن يكون موقع حدوث الكارثة ساحلي Coastal أو عند خطوط الصدع Fault Lines أو قطبي Polar..... إلخ .

6- سرعة الهجوم Speed of Onset:
هذا يتعلق بالزمن الذي ينقضي بين بداية الكارثة ولحظة الذروة .

7- نمط الحدوث Occurrence Pattern :
قد يكون حدوث الكارثة منتظما مثل الأعاصير أو عشوائيا مثل الزلازل أو مترادفا مع كارثة أخرى مثل التسونامي .

أنواع الكوارث الطبيعية

هناك ميل إلى تقسيم الكوارث Disastersإلى نوعين رئيسيين هما الكوارث الطبيعية . Natural Disasters مثل الزلازل والبراكين والفيضانات والجفاف والكوارث من صنع الإنسان Man-made Disasters مثل تسرب النفط والإشعاع النووي .
ولكن الكوارث الطبيعية نفسها يمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين من حيث إمكانية التوقع بها[11] :

النوع الأول : الكوارث المفاجئة مثل الزلازل والبراكين والسيول فرغم أن هناك مناطق معينة تقع في أحزمة زلزالية مثل مناطق في الساحل الغربي الأمريكي وفي جنوب آسيا ، وأن هناك براكين خامدة وأخرى مازالت فعالة فإنه في نهاية الأمر فإن ثورة البراكين واضطراب الصفائح الأرضية أمر لا يمكن التنبؤ بتوقيت وقوعه بدقة .

النوع الثاني : الكوارث الطبيعية التي تستغرق وقتا يصل دمارها إلى أقصى حد مثل التصحر والجفاف ، وهي أزمات يمكن مواجهتها بصورة أفضل إذا تم التدخل في وقت مبكر ، كما أنها تؤثر على الفقراء بصورة أكثر حدة من النوع الأول من الكوارث الطبيعية.

هناك تقسيم آخر للكوارث أورده الجغرافي البريطاني المعروف (K.J. Geregory) وفقا لعدد العناصر المسببة للكارثة[12] .

النوع الأول : الكارثة البسيطةSimple Disaster
وهي الكارثة التي تتضمن عنصر تدميري منفرد مثل الرياح ، المطر ، الفيضان .

النوع الثاني : الكارثة المركبة Compound Disaster
وتستلزم عدة عناصر فاعلة مع بعض لتكون اضرارها مجتمعة فوق الحد الأدنى لضرر كل واحد منها مثل الرياح والبرد والبرق في العواصف .

النوع الثالث : الكارثة المتعددة Multiple Disaster
وتحدث عندما تتحد عناصر من أنواع مختلفة صدفة أو يتبع أحدهم الآخر مثل إعصار الهريكان المتبوع بالفيضانات والانزلاقات الأرضية .

كما تم تصنيف الكوارث الى خمس فئات أما اعتماداً على معيار عدد القتلى والجرحى/ النازحون/ المتأثرون أو مساحة المنطقة المتأثرة بالكارثة.

جدول رقم (1)
تصنيف الكوارث سكانياً او مساحياً

ت	الفئة	عدد القتلى/ الجرحى/ النازحون/ المتأثرون	مساحة التأثير/ كم^2
1	كارثة صغيرة	10 >	1<
2	كارثة متوسطة	100 – 10	10 – 1
3	كارثة كبيرة	1000 – 100	100 – 10

4	كارثة ضخمة	$10^4 - 1000$	1000 – 100
5	كارثة هائلة	$10^4>$	1000>

Source: M. Gad-el-Hak (Facets and Scope of Large- Scale Disaster) Natural Hazard Review, Vol. 11, No. 1, 2010, p. 2.

أما توزيع الكوارث الطبيعية فقد أظهر استعراض عقد من الزمان (1992 - 2001) أن هناك ما مجموعه 2730 كارثة طبيعية كان نصيب قارة آسيا 1057 كارثة والأمريكتان 738 كارثة وأفريقيا 415 كارثة وأوربا 392 كارثة والمحيط الهادي 128 كارثة ، وقد أدت هذه الكوارث الطبيعية إلى قتل 535416 شخصا كان نصيب آسيا منها 420817 قتيلا أي ما يعادل 78.6 % من مجموع القتلى وأن 52 % من مجموع القتلى كان الجفاف هو السبب رغم أنه لم يشكل إلا 9% من مجموعة الكوارث في ذلك العقد بينما كانت الزلازل هي المسؤولة عن 35 % من قيمة الأضرار المادية المقدرة ب 684 مليار دولار في الوقت الذي لم يتسبب الجفاف بأكثر من 5 % فقط في هذه الأضرار[13]. اما في العقد الذي تلاه (2001 – 2010) فكان عدد الكوارث الطبيعية 4022 كارثة تتوزع على آسيا 1535 وافريقيا 735 والامريكتان 949 واوربا 639 والمحيط الهادي 164 كارثة[14].

مقاربات البحث حول الكوارث الطبيعية

هناك مقاربة مختلفة استعملت من قبل المختصين في العلوم الاجتماعية لدراسة الكوارث. ستة من هذه المقاربات قد تم تحديدها من قبل ديفيد الكسندر[15]وهي:

1- المقاربة الجغرافية: رواد هذه المقاربة (Barrows, 1923) و (White, 1945) وتتعلق بتكيف الايكولوجية البشرية للبيئة مع تأكيد خاص على التوزيع الزماني – المكاني لآثار الكوارث، التعرض للعطب، واختيارات الناس والتكيف للكوارث الطبيعية.
2- المقاربة الانثروبولوجية: وتؤكد على دور الكوارث في توجيه التطور الاجتماعي-الاقتصادي للسكان.
3- المقاربة السوسيولوجية: هذه المقاربة تناقش التعرض للعطب Vulnerability وتأثير الكارثة على أنماط السلوك البشري وآثار وعلى وظائف المجتمع.
4- مقاربة الدراسات التنموية: إنها تسلط الضوء على مشاكل المساعدات والإغاثة الموزعة للدولة النامية. وتركز على إدارة اللجوء، العناية الصحية، وتجنب المجاعة.
5- المقاربة الطبية: تركز هذه المقاربة على الإصابات الضخمة، كما تتضمن معالجة الجروح البدنية الخطيرة والامراض الأخرى التي تحدث بعد الكارثة.
6- المقاربة التقنية: انها تركز على المقاربة الجيوفيزيائية للكارثة مثل تلك المدروسة في علم الزلازل، والجيومورفولوجيا، وعلم البراكين، والبحث في الحلول الهندسية.

يمكن ان نضيف الى المقاربات السابقة، مقاربتان حديثتان وهامتان وتحتاجان الى تفصيل نسبي هما:

7- مقاربة الايكولوجيا السياسية: منذ سبعينات القرن العشرين فأن اتجاه بحث الكوارث بدأ يتحول نحو سياق اجتماعي أكثر. هذا التحول بدأ على يد Blaikie and Brookfield 1987, Hewitt 1983, Watt1983 وباحثين اخرين مهتمين بالكوارث الذين يؤكدون على تأثير العوامل البنيوية الاجتماعية في تباين الوصول الى الموارد مما يخلق قابليات متباينة نحو الاحداث المتطرفة. أنصار مقاربة الايكولوجيا السياسية يؤكدون بأن تعرض الافراد للكارثة يختلف وفقاً لطبقتهم (التي تؤثر في دخلهم وكيف يعيشون وأين) سواء كانوا اناثاً ام ذكوراً، وفقا لاثنيتهم، ومجموعتهم العمرية، سواء كانوا معاقين ام لا، وفقاً لوضع الهجرة وغيرها[16]. فالايكولوجيون السياسيون أكثر اهتماماً لقضايا الطبقة، نوع التنمية الاقتصادية، التبعية العالمية، الجندر، والبنى الاجتماعية الاعمق التي تفسر الأسباب الجوهرية للأحداث الطبيعية المتطرفة. بمعنى انهم يربطون الكوارث البيئية بالتخلف والتبعية وبالتالي فإنه وفقاً لمقاربة الايكولوجيا السياسية، فإن إعادة توزيع الثروة هو الحل لتخفيف الآثار المرتبطة بالكوارث الطبيعية أكثر من تطبيق العلم والتكنولوجيا.
8- مقاربة التعرض للعطب: يعد بليكي Blaikie وزملاؤه رواداً في بحث التعرض للعطب. وعرّفوا التعرض للعطب على انه (خصائص الفرد او الجماعة من حيث قدرتهم على توقع، والتغلب على، ومقاومة، والشفاء من تأثيرات الكوارث الطبيعية). التأثيرات تتضمن الضرر بالملكية الخاصة، البنية التحتية، الحيوية الاقتصادية، المستوطنات، إنتاجية النظام البيئي، بالإضافة الى الوفيات البشرية، والجرحى، والمرضى[17]. والتعرض للعطب يكون على عدة أنواع: الفردي، الاسري – الاجتماعي – العمراني – المؤسسي – الاقتصادي – البيئي – النظمي – المكاني. وقد ساهم عمل الجغرافية الكندية سوزان كوتر S. Cutter في التسعينيات في تطوير مقاربة ما عرف بـ (تعرض المكان للعطب Vulnerability of place وذلك لتجسير الفجوات بين المنظورات العلمية الطبيعية والاجتماعية. وقد استعملت سوزان كوتر وزملاؤها عام 2000 مصطلح Hazardscape في دراستها حول تعرض المكان للعطب لتشير الى لاند

سكيب كل الكوارث في مكان معين أو المحصلة الصافية للكوارث الطبيعية والاصطناعية والمخاطر risks التي تفرضها بشكل تراكمي في منطقة معينة. إن مفهوم Hazardscape يتضمن التفاعل بين الطبيعة والمجتمع، والتكنولوجيا عبر مستويات مكانية مختلفة وتخلق مخاطر متنوعة تؤثر في الإماكن والسكان الذين يعيشون فيها[18]

أبعاد الكوارث الطبيعية

يمكن أن تؤدي الطبيعة إلى إيجاد ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية من الممكن معالجتها في ضوء مفاهيم وأفكار الجغرافية السياسية ذلك أن هذه الكوارث تدمج ما بين الظروف الطبيعية والبشرية من جهة ، وتأخذ من جهة أخرى ، منظورا سياسيا داخل الدول وفيما بين الدول .

كما أنه من ناحية ثانية هناك أسباب أدت إلى الاهتمام بالكوارث الطبيعية من بينها ازدياد عدد الأشخاص الذين يعانون من هذه الكوارث لا سيما في دول الجنوب من 50 مليون شخص عام 1975 في أنحاء العالم إلى 250 مليون في عام 2000 ، وكذلك ارتفاع خسائر الكوارث الطبيعية 14 ضعفا من الخمسينيات حتى التسعينيات ، زد على ذلك تسارع وتيرة حدوث الكوارث الطبيعية واتساع رقعة الدمار الذي تخلفه ، إضافة إلى اهتمام المنظمات الدولية بهذا الموضوع ، وتوسع أجهزة الإعلام والسرعة الفائقة لنقل الأحداث ، واقتراح الأمم المتحدة العقد الدولي للكوارث (1990 - 2000) وطرح استراتيجيتها لمواجهة الكوارث الطبيعية ومن بعدها أجندة قمة جوهانسبرغ حول التنمية المستدامة عام 2002 كل ذلك يجعل من الكوارث الطبيعية بما تختلف من ظروف مجالا للتحليل الجغرافي السياسي وإن كان لحد الآن لم يتبلور بشكل واضح ويصبح ممنهجا رغم كثرة الحالات الدراسية Case Studies لهذه الكوارث والاهتمام الجغرافي بها في السنوات الأخيرة .

البعد الاجتماعي للكوارث الطبيعية

إن الكوارث الطبيعية قد أدت إلى إنشاء العديد من المؤسسات المحلية والإقليمية والعالمية تتعلق بالدرجة الأساس في الإغاثة الحكومية والأهلية ، وبات دورها وسبب وجودها معلقا بالتدخل الإنساني في مثل هذه الأزمات لتخفيض وطأتها . كما أنه لابد من الإشارة إلى البعد الإعلامي في تحفيز الاهتمام بالكوارث الطبيعية والتدخل الإنساني بسببها وذلك للقدرة الفائقة لأجهزة الإعلام في نقل الأحداث فيما صار يعرف بتأثير (سي . ان . ان CNN Effect)[19] .

لقد أدت الكوارث الطبيعية إلى إعادة التفكير في العلاقات الدولية وجعلها أكثر إنسانية إذ تشير قضايا البيئة والكوارث الطبيعية إلى أنها قد تسمح بأنسنة العلاقات بين الدول أكثر مما تميل إلى الصراع والتنافس حيث تتكاثف جهود البشر من أجل مصالحهم المشتركة . وقد دفع ذلك الدول الكبرى إلى توجيه جزء من ميزانياتها الضخمة إلى البيئة ودرء الكوارث وإدارة الأزمات . مما لا شك فيه أن أوضح مظاهر الجانب الاجتماعي للكوارث الطبيعية هو تدفق المساعدات في عمليات الإغاثة، إلا أنهذه المساعدات - بغض النظر عن حجمها ونوعها ومصدرها – فإن عليها بعض التحفظات تتمثل فيالآتي:

أ) إن تدفق المساعدات والإعاثة بعد حدوث الكارثة الطبيعية دون مشاركة ومحاسبة من المجتمعات المحلية يمكن أن يخل بالبنية الاجتماعية في بعض الحالات حيث كثيرا ما يعجز مقدمو الإغاثة عن التدخل في الأطر التقليدية الموروثة القائمة في مجتمع ما ، بل يقومون بدعمها عن طريق التعامل مع مراكز القوى القائمة مثل الحكومات الوطنية والمحلية وأصحاب السلطة الاجتماعية في القرى وغيرها ، مما يدعم بنى اجتماعية قد تكون هي ذاتها أسبابا للمشكلة المزمنة في هذا المجتمع ، وفي حدوث الكوارث الطبيعية[20].

ب) من المعروف أن الدول النامية هي أكثر تأثرا بالكوارث الطبيعية وإنها غير مهيأة أيضا للاستفادة من المساعدات ولم يتحقق الهدف منها ذلك أن كثيرا من هذه المساعدات لا تصل إلى المناطق المنكوبة بالفعل بسبب عدم توفر البنية الأساسية Infrastructure لهذه المناطق أو بسبب سوء الإدارة المحلية وعدم قدرتها على التعامل مع الكارثة . يضاف على ذلك ، أن مؤسسات المجتمع المدني في هذه المناطق المتضررة من الكوارث لا تقوم بدورها باعتبارها أكثر الجهات معرفة بحجم الكارثة ودرجة تأثر الفئات المختلفة بها[21] .

ج) هناك تهم كثيرة تواجه منظمات الإغاثة والإعانة الدولية ، خاصة الغربية منها ، أثناء حدوث الكوارث الطبيعية منها قيام بعض هذه المنظمات بعمليات التبشير بالمسيحية خلال تقديم الإغاثة في المناطق المنكوبة ، إضافة إلى أنها (المنظمات) تتجاهل القيم والخصوصيات والثقافية غير الغربية لا سيما عندما تنشط وتتحرك في عالم الجنوب ، مما يوحى باعتبار التجربة المدنية الغربية بمثابة المثل الأعلى لما ينبغي أن تكون عليه أمم العالم الأخرى ، أو أن هذه التجربة تمثل قمة الرقي الذي حازته الإنسانية في تاريخها الطويل ، وهنا تلتقي هذه المنظمات مع فرانسيس فوكاياما ونظريته حول (نهاية التاريخ)[22] ، بل ومن هذا الوجه فقد لاحظت هذه الفئة من المنظمات تهمة ممارسة الوصاية على الآخرين وفي حالات كثيرة تبرز مرامي بعيدة لتقديم المعونات مثل نشر المعتقد ، وكسب الاتباع ، وتغير الخارطة الاجتماعية والعبث بالتناقضات الداخلية للشعوب المستهدفة . إضافة على ذلك فكثيرا ما يتم استغلال سكان المناطق المنكوبة بالكوارث الطبيعية لأغراض غير أخلاقية .

فقد أشار تقرير مشترك للمفوضية العليا للاجئين ومنظمة (أنقذوا الأطفال) الخيرية البريطانية إلى (أن الموظفين الدوليين والمحليين من المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة هم – كما أفادت الشهادات – أكثر مستغلي الأطفال في الأغراض غير الأخلاقية) [23].

هناك أمراً جديراً بالاهتمام حالياً ومستقبلاً وهو أن المدن تمثل مناطق مثيرة لمخاطر الكوارث. فاليوم يعيش أكثر من نصف سكان العالم في المدن، علاوة على توقع إضافة ملياري نسمة الى سكان المناطق الحضرية خلال عشرين سنة القادمة. وفي الاقتصادات الصاعدة بشكل خاص، يؤدي تركز السكان والأصول الاقتصادية في المدن، مقترناً بعدم علاقة التخطيط

الحضري الى ارتفاع مخاطر الكوارث وهنا يجب على جهات تخطيط المدن إداء دورها المهم من خلال تخطيط المناطق على أساس تحليل المخاطر، وانفاذ قوانين البناء، وأنظمة الإنذار المبكرة وخطط الاستجابة في مجالات الطوارئ[24].

وأخيرا لا بد من الإشارة إلى أنه أصبح واضحا أن المعرفة قوة Knowledge is power وبدأت كثيرا من المدارس العلمية تعدها من ركائز قوة الدول ولكن هذه المدارس لم تعط المعرفة ما تستحقه من الاهتمام وجاءت قضايا البيئة لتقدم برهنا علميا على ما للمعرفة من سلطان ، بل وتضفي عليه بعدا دوليا من خلال ما يسمى ب (الجماعات المعرفية) وهي مجموعة الخبراء الذي تتخطى اهتماماتهم وأنشطتهم حدود القوميات وينحازون إلى المعرفة ويعلوها من دورها ، دون النظر إلى دولة أو مجتمع بعينه ، ويجمعهم فهم مشترك لقضية أو مشكلة ، ويزيد من سلطان هذه المجموعة أن بعض جوانب قضايا البيئة ذات طابع تقني وعلمي معقد من جهة ، وإن الكوارث الطبيعية أصبحت مشكلة عالمية لا تقتصر على دولة أو إقليم معين من جهة أخرى[25].

البعد السياسي للكوارث الطبيعية

وهو يتمثل في الجوانب التالية :

1- لابد هنا من البدء أولا بجهود الأمم المتحدة في مواجهة الكوارث الطبيعية وآثارها باعتبارها منبرا دوليا متعدد الاختصاصات ويشمل نشاطها الكرة الأرضية كلها، وكان الإعلان عن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (1990 - 1999) هو نقطة البدء في هذا الشأن ، وترى المنظمة الدولية أن مسألة اتقاء الكوارث الطبيعية وتخفيف حدتها من الموضوعات العشرين التي تمثل أهم المسائل العاجلة في القرن الواحد والعشرين مما جعلها تدخل ضمن مسؤوليات المجتمع الدولي ، ولهذا أشار التقرير الذي أعده فريق رفيع المستوى بتكليف من الأمين العام للأمم المتحدة حول أهم التهديدات التي تواجه العالم والذي جاء تحت عنوان (عالم أكثر أمنا .. مسؤوليتنا المشتركة) والذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة في دورتها عام 2004إلى تغيير شكل ومصادر ودرجة خطورة التهديدات التي تواجه النظام الدولي ، وأبرز في هذا السياق التهديدات التي تواجه البشر ككل وتفرضها قوى الطبيعة عليهم مثل الزلازل والبراكين والأعاصير وغيرها ، وقد أعطى التقرير هذه التهديدات أولوية واضحة على بعض القضايا السياسية التي تمثل مصدرا للتهديد وتحظى بأولوية خاصة لدى بعض الدول الكبرى كقضية الإرهاب الأمر الذي أدى إلى بروز الحاجات إلى مواجهة هذه الأخطار والتحديات ، ومن هنا بدأ الحديث عن مفهوم جديد هو مفهوم الأمن الإنساني الذي يقوم على افتراض أن أمن البشر – أيا كان موطنهم أو عرقهم أو جنسيتهم أو عقيدتهم – وليس أمن الدول فقط صار مسؤولية جماعية وتضامنية تقع على عاتق كافة الفاعلين في العالم ، دولا كانوا أو مجتمعات مدنية وحتى شركات[26] .

2- ظهور ما يعرف بدبلوماسية الكوارث

أصبح من المعروف أنه في العصر الحديث قد تنوعت أنماط الدبلوماسية فبدلا من دبلوماسية البوارج الحربية التي كانت سائدة في العصر الاستعماري أضحى هناك دبلوماسية (تنس الطاولة) التي افتتحت بها الولايات المتحدة أول اتصالاتها مع الصين الشعبية عندما التقى فريقا الدولتين لتنس الطاولة في بكين عام 1971 ، وهذه دبلوماسية (كرة القدم) التي استخدمتها الدول الأفريقية في جهودها لمناهضة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا . وهناك أيضا الدبلوماسية الشعبية أي الاتصالات والتنسيق بين وحدات المجتمع المدني في الدول المختلفة .

إن كل هذه التسميات مستساغة ومقبولة ومفهومة ، على عكس تعبير (دبلوماسية الكوارث) فهو تعبير لا يقع في النفس موقعا حسنا فضلا عن كونه مصطلحا جديدا غير سائغ بعد ، وهو يشير إلى التداعيات التي تحدثها الكوارث الطبيعية في العلاقات الثنائية بين الدول . وهناك حالات من دبلوماسية الكوارث منها (27):

أ) قيام الرئيس السوفيتي السابق غوربا تشوف بطلب المساعدة الإنسانية على أثر زلزال أرمينا الذي حدث في ديسمبر 1988 من الغرب ومن الولايات المتحدة على وجه الخصوص ، بل وقبل المساعدات من (إسرائيل) التي قطعت موسكو معها العلاقات على إثر عدوان يونيو عام 1967 .

ب) كذلك تبادل اليونان وتركيا العزاء والمعونات على إثر زلال إقليم مرمرة الذي ضرب تركيا في 17 أغسطس عام 1999 وزلزال اليونان بعده بثلاثة أسابيع ، وقد أطلق المحللون على سلوك الدولتين هذا دبلوماسية الزلازل.

ج) أسفرت كارثة تسونامي التي تسببت في مصرع مايقرب من 115 ألف نسمة و40 ألف مفقود ونصف مليون متشرد عن تعاون غير مسبوق بين المتحاربين في كل من أندونيسيا وسريلانكا ، إذ توقفت الحرب بين حركة آتشه الحرة التي تحارب الحكومة الأندونيسية منذ ما يقارب ثلاثة عقود في إقليم آتشه الواقع في الطرف الشمالي من جزيرة سومطرة الأندونيسية ، وذلك من أجل العمل ضمن جهود الإغاثة والبحث والإنقاذ ، ثم تطور الأمر إلى مفاوضات رسمية مع ثوار آتشه لحل المشكلة .

كذلك الحال بالنسبة للحرب بين الحكومة السريلانكية وحركة نمور التأميل في شمال الدولة من أجل التعاون في تنسيق جهود الإغاثة والبحث والإنقاذ في إطار لجنة عينتها رئيسة الجمهورية السيدة كومار اتونجا .

د) أدى زلزال كشمير الذي ضرب إقليم كشمير في 8 أكتوبر 2005 وخلف 30 ألف قتيل وأكثر من 100 ألف جريح و 3 مليون متشرد إلى تحسن كبير في العلاقات بين باكستان والهند في مجال فتح الحدود وعبور قوافل الإغاثة والمساعدة . كذلك اتخذت الحركات المسلحة في كشمير مبادرات تصالحية وقامت بعضها بوقف إطلاق النار كما فعل حزب المجاهدين .

3- عسكرة العمل الإغاثي

شهدت السنوات العشرة الأخيرة تعاونا أكثر بين المنظمات الإنسانية خاصة تلك التابعة للأمم المتحدة والأهلية من ناحية ، والقوات المسلحة من ناحية أخرى مثلما تم مشاهدته في باكستان بعد زلزال أكتوبر 2005 السابق الذكر حيث لجا برنامج الغذاء العالمي إلى الجيش الباكستاني لغرض نشر 45

مروحية - لعدم قدرة البرنامج على تغطية تكاليف تشغيل مروحيات خاصة به – بحيث استطاع توزيع الأغذية والمساعدات على نصف المخيمات البالغ عددها 90 مخيما ، كذلك تم تدعيم مروحيات برنامج الغذاء العالمي بمروحيات من طراز (شينوك) من القوات الجوية الملكية البريطانية ، ومروحيات من طراز (سي . اتش 53) من حلف الناتو بحيث تمكن البرنامج من نقل أكثر من 100 طن من الإمدادات في اليوم الواحد إلى المناطق التي يتعذر الوصول إليها برا[28] . ومن هنا ظهر مفهوم عسكرة العمل الإغاثي وهو يعني تدخل الجيش في العمل الإغاثي.

لكن ظهر بأن الجيش في الدول النامية – مثلاالجيش الباكستاني – ضعيفا أمام الكوارث الطبيعية ، من جانب آخر نجد أن عسكرة العمل الإغاثي ربما تؤثر على إعادة توزيع نفوذ القوى الكبرى في الدول النامية ، ففي زلزال كشمير سارعت الولايات المتحدة إلى مساعدة باكستان ، لذا فقد ازعج الصين وجود قوات حلف الناتو على الحدود الباكستانية – الصينية رغم أن علاقات باكستان ضعيفة مع الناتو ولكنها قوية مع الصين ، وهنا يمكن أن يثار السؤال التالي : لماذا لم تطلب الدول المتضررة من التسونامي المساعدة من الناتو ؟ ولماذا أسرعت الولايات المتحدة لمساعدة باكستان ؟ .

4 - سيادة الدولة بين العولمة والكوارث الطبيعية

إن ما فرضته العولمة ، قسرا أو بالتراضي ، نال كثيرا من المفهوم التقليدي لسيادة الدول ، إذ لم يعد بمقدور الأخيرة أن تدعى أن لها حدودا بوسعها أن تمنع تدفق السلع والمعلومات ، وأن بإمكانها رفض مطالب مؤسسات المجتمع المدني العالمي ، وجاءت قضايا الكوارث الطبيعية لتضيف زخما جديدا إلى الجدل الدائر حول حدود سيادة الدولة في ظل تجبر العولمة فالمشكلات البيئية ومنها الكوارث الطبيعية التي تتخطى الحدود تفرض تحديات للأفكار السائدة حول سيادة الدولة لا سيما وأن هذه المشكلات نادرا ماتنتجها سياسات وطنية متعمدة[29].

5 - هشاشة الدولة والكوارث

هناك تفاعلات واضحة بين مخاطر الكوارث والأوضاع الهشة في الدولة. ففي الدول الهشة Fragile States[30]. والدول المتأثرة بالصراعات لا توجد المؤسسات والموارد المالية اللازمة لإدارة مخاطر الكوارث. ويُطيح ضعف الحوكمة وسوء التخطيط والقيود المالية بقدرة الدولة على مجابهة الصدمات والانواء الطبيعية، مما يعني ان تكون الآثار أكثر شدة والاستجابة أكثر ضعفاً[31]

6- رسم حدود القوة

باتت الكوارث الطبيعية خاصة الضخمة منها محكا لاختبار حدود القوة إذ أنها تكون في كثير من الأحيان فادحة إلى درجة لا تستطيع أي دولة بمفردها أن تواجهها مهما تكن قدراتها ومهما تعل مكانتها ، بل إن جميع دول العالم غنية أو فقيرة سواسية أمام هذه الكوارث ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ظهرت الولايات المتحدة هشة إلى حد كبير في مواجهة إعصار (كاترينا) و(ريتا) وأثارت شفقة حلفائها وأعدائها على حد سواء الأمر الذي عكسته بجلاء عروض التبرعات من أفغانستان مائة ألف دولار ، ومن البحرين خمسة مليون دولار ، ومن قطر 100 مليون دولار والكويت 500 مليون دولار ، مرورا بمليون دولار من نيجيريا ، وخمسة مليون دولار من الهند ، وانتهت الرحلة إلى أعداء الولايات المتحدة كوبا وإيران ، فالأولى عرضت إرسال ألف طبيب و26 طنا من الأدوية والثانية أبدت استعدادها لإرسال مساعدات إنسانية لضحايا الإعصار الأمر الذي يعني أن هناك حدودا للقوة مما دفع أنصار البيئة إلى أن يؤكدوا على أن العالم بحاجة إلى التكاتف من أجل التغلب على المشاكل التي تنجم عن الكوارث الطبيعية[32] .

إن ماقلناه أعلاه يدل على أن معنى القوة أصبح مرتبطا بالنتائج التي تحققها وليس في حجمها، ومن هنا يجب ربط متغيرات القوة أو محصلتها بالمشكلات التي على هذه القوة أن تحلها ، وهي مشكلات لا يبدو أن المفهوم التجزيئي قادرا على تكييف العلاقة بين المنظور القديم للقوة والمشكلات الجديدة[33] .

البعد الاقتصادي للكوارث الطبيعية

قبل الدخول في توضيح وتحديد الجانب الاقتصادي للكوارث الطبيعية لا بد من ذكر أهم أنواع الخسائر الاقتصادية لهذه الكوارث. فهناك الخسائر الاقتصادية غير المباشرة للكوارث الطبيعية مثل فقدان البنية التحتية Infrastructure وتأثر دخول الأفراد وكذلك دخل الحكومة في القطاعات المختلفة وتأثر حركة التجارة والسياحة وغيرها من الأنشطة القطاعية . كما أن الكوارث الطبيعية تؤدي إلى خسائر باهظة على المستويين البشري والاقتصادي يمكن أن يطلق عليها دمار طويل الأجل وذلك لأن كارثة مثل الإعصار والفيضان تؤدي إلى خسائر مباشرة متمثلة في الوفيات والمصابين والمشردين ، وانتشار الأمراض ، وتدمير المساكن والمرافق ، وتدمير المحاصيل ، وتوقف عملية الإنتاج في المنشآت الخاصة والعامة ، إلى جانب الآثار البيئية . هذا كله يؤدي بدوره إلى انخفاض في الإيرادات العامة للدولة وزيادة الإنفاق الحكومي من أجل عمليات الإغاثة وإعادة التعمير وتعطيل عملية التنمية بسبب تحويل مخصصات التنمية لعملية الإغاثة والإعمار كما تنخفض الصادرات وتزيد الواردات من الأغذية والأدوية والمواد اللازمة لعملية إعادة الإعمار ، ويصاحب ذلك كله انخفاض الادخار وتراجع الاستثمار وزيادة فجوة الدخول بين الطبقات[34] .

ويمكن التعمق في تحليل الجانب الاقتصادي للكوارث الطبيعية من خلال النقاط التالية :

أولا : هناك شعور متزايد بالقلق لتنامي الصراعات بين التجارة الدولية والأهداف البيئية . فهناك عدد كبير من الدول التي تعتمد على الواردات من الموارد الطبيعية من دول نامية لا تمتلك في كثير من الأحيان منتجات بديلة لتبيعها في الأسواق الدولية.فاندونيسيا والفلبين والغابون وساحل العاج وماليزيا مثلا ، تمثل نحو 80 % من السوق العالمية فيما يتعلق بالأخشاب الاستوائية الصلبة ، غير أنه من الواضح أن الغابات الاستوائية التي توفر تلك المنتجات إنما تستغل دون النظر إلى استدامة هذا الاستخدام ، وإذا كان التقدم

الاقتصادي في الدول الأكثر ثراء قابلة للاستمرار فإنه يمكن القول أن تلك القابلية للاستمرار إنما تتحقق جزئيا عن طريق استيرادها من خلال عدم القابلية على الاستمرار في دول أخرى ، وهذا القول ينطبق على تايلندا أيضا التي تصدر كامل انتاجها من الكاسافا حيث يذهب 90 % منه إلى الاتحاد الأوربي ، ولقد أدى هذا النتاج الذي يستهلك 105 مليون هكتار من الأرض إلى التدهور السريع للموارد الطبيعية في تايلندا ، وبهذا كان لنظم التجارة التي تمارسها الدول الصناعية الغربية وسياستها تأثير سلبي غير المباشر على البيئة وعلى استغلال الموارد الطبيعية في الدول النامية بشكل يقود إلى تسهيل حدوث الكثير من الكوارث الطبيعية في تلك الدول[35] .

ثانياً: تشير الإحصاءات الى ان الدول النامية تعاني أكثر من الدول المتطورة من حيث الخسائر لاسيما البشرية بسبب الكوارث الطبيعية أو يشير الجدول رقم (1) الى ان عدد القتلى لكل كارثة والمتأثرين بها من جرحى ونازحين ومهجرين وغيرهم في آسيا وافريقيا هو 1238 و 434 شخص على التوالي، بينما في أوربا لم يتجاوز العدد 150 شخص.

جدول رقم (2)

عدد الكوارث الطبيعية وعدد القتلى والمتأثرين بها وقيمة اضرارها

حسب القارات للمدة 2006 – 2015

القارة	عدد الكوارث	%	عدد القتلى بالآلف	%	عدد المتأثرين بالآلف	%	قيمة الاضرار مليون دولار	%
افريقيا	691	18.40	30383	4.36	269491	14.06	8094	0.58
الامريكيتين	889	23.68	238556	34.17	112924	5.89	450684	32.70
آسيا	1519	40.47	357097	51.15	1522855	79.45	750423	53.73
اوربا	514	13.69	70359	10.10	7084	0.36	131439	9.41
الاوقيانوسيا	141	3.76	1682	0.24	4344	0.22	57987	4.15
المجموع	**3754**	**100.00**	**698077**	**100.00**	**1916701**	**100.00**	**1396627**	**100.00**

Source: International Federation of Red Cross and crescent Societies (world Disaster Report 2016) Geneva, Tables 9-10-11-12.

وربما يرجع عمق تأثر الدولة النامية والمناطق الفقيرة في العالم بالكوارث الطبيعية مقارنة بالدول والمناطق الأكثر تقدما إلى عدة أسباب أهمها[36]:

1) وجود الدول النامية والأقل نموا عامة في المناطق المعرضة للأخطار والكوارث الطبيعية في العالم حيث أظهرت بعض الدراسات أن أغلب الدول الأقل نموا عرضة لوقوع كارثة ضخمة بها كل سنتين في المتوسط، في حين أن الدول النامية عرضة لوقوع كارثة ضخمة بها كل أربع سنوات ونصف سنة في المتوسط.

2) عدم وجود أنظمة للإنذار المبكر في الدول والمناطق الفقيرة مقارنة بالدول المتقدمة.

3) تركز السكان الفقراء في الدول النامية والأقل نموا في الأماكن الخطيرة غير المرغوبة من قبل الأغنياء وهي الأماكن الأكثر عرضة للمخاطر مثل المنحدرات ومخرات السيول وضفاف الأنهار والجبال.

4) تسبب الكوارث الطبيعية بسهولة في تدمير البنية الاقتصادية والمعيشية للمناطق الفقيرة والتي تكون متهالكة وضعيفة في الغالب، خاصة المساكن التي تكون في الغالب غير جيدة وغير مطابقة للمواصفات. ومن أمثلة ذلك ما كشف عنه زلزال إيران الأخير في منطقة (بم) عندما دمرت قرى بالكامل بسبب أن المساكن فيها كانت بدائية للغاية.

5) عدم وجود تأمينات على الممتلكات أو الأرواح في المناطق الفقيرة مقارنة بالدول المتقدمة وانخفاض الوعي التأميني لدى المجتمعات في الدول والمناطق الفقيرة، وكذلك وجود قطاع تأميني غير قادر على تغطية المخاطر الواسعة الناجمة عن الكوارث الطبيعية.

6) عدم وجود مخصصات كافية في الموازنات لمواجهة مثل هذه الكوارث في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، وهو ما يعمق حجم وآثار الكارثة عندما تضطر حكومات الدول النامية إلى سحب مخصصات الاستثمار والتنمية لمواجهة عمليات الإغاثة والإنقاذ مما يعطل عملية التنمية ويزيد عمق الكارثة.

7) ضعف المدخرات لدى السكان الفقراء وصعوبة حصولهم على الائتمان واعتمادهم بالدرجة الأولى على الخدمات العامة، مما يجعلهم أقل قدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية كغيرهم من السكان الأغنياء، ويزيد من تأثرهم بالكوارث الطبيعية ضعف مهاراتهم وانخفاض مستويات التعليم لديهم، مما يجعلهم عرضة أكثر لفقد وظائفهم ويصعب حصولهم على وظائف غيرها عند حدوث الكارثة.

8) انتشار الفساد في الدول والأقاليم الفقيرة مما يجعل هناك فرصة أكبر لإنشاء مباني ومرافق عامة غير مطابقة للمواصفات تكون غير قادرة على مواجهة الكوارث الطبيعية مثل الزلازل أو الأعاصير أو الفيضانات.

ثالثا: يعتقد بعض المراقبين خاصة المهتمين بالمفاوضات التي جرت في جولة الدوحة للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن المساعدات باب خلفي من الحكومات الغنية من أجل دعم منتجيها ومزارعيها، ويستدعون كثيرا مثال الولايات المتحدة التي تقدم ملايين الأصناف من المساعدات الغذائية سنويا. ولا تخفى دول متقدمة أنها عن طريق تقديم المساعدات تضرب عصفورين بحجر واحد إذ قال وزير الزراعة الأمريكي في عام 1998 أن تقديم مزيد من المساعدات يخفض في نهاية الأمر من فوائضنا من القمح ويخدم احتياجات إنسانية في أنحاء العالم[37]، على الرغم من أن هناك من يشير إلى أن المساعدات الأمريكية الهائلة لضحايا زلزال تسونامي تعود في جزء منها وفقا لبعض المعلقين الأمريكيين في(نيويورك تايمز) و (واشنطن بوست) إلى رغبة الولايات المتحدة في تحسين صورتها وسط المسلمين حيث أن دولا عدة غالبية سكانها مسلمين تضررت من هذا المد الزلزالي[38] .

رابعا: على الرغم من الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية تعد بالمقاييس المطلقة أقل في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة بسبب المستويات الأدنى من البنية الأساسية ورصيد رؤوس الأموال إلا أنها تعد أعلى بكثير بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فبين عامي 1985 – 1999 تكبدت أغنى دول العالم 57.3 % من الخسائر المباشرة التي تسببت فيها الكثير بما يمثل 2.5 % من مجموعة الناتج المحلي الإجمالي فيها، في حين تحملت أفقر دول العالم 24.4 % فقط من الخسائر لكنها تمثل 13.4% من مجموع الناتج المحلي فيها[39].

لكن بعد تحليل الأبعاد والآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للكوارث الطبيعية هذه الآثار التي كانت الدول النامية الأكثر تحملا لها وتأثرا بها فكيف يمكن تفسير وقوع الدول النامية تحت تأثير الكوارث الطبيعية أكثر من الدول المتقدمة وزيادة خسائرها البشرية والمادية مقارنة مع الدول المتطورة؟

إن التفسير الذي يمكن أن نقدمه هنا يتمثل في ما قامت به الدول المتطورة التي يمثلها ثلاثي المركز الرأسمالي العالمي (Core) الذي تتزعمه حاليا الولايات المتحدة الأمريكية ويضم الاتحاد الأوربي واليابان من استنزاف لموارد الدول النامية التي تمثل (الأطراف) أو (المحيط) الذي يدور حول المركز بشكل تابع ، هذه الحالة يشار إليها في الاقتصاد السياسي والجيواقتصادية بمصطلح تقسيم العمل الدولي، International Division of Labour الذي يشير إلى نمط توزيع الأدوار والتخصصات الاقتصادية بين الدول بحيث تكون لكل مجموعة دور محدد في السوق العالمية بحسب إمكاناتها ومستواها التكنولوجي ، ويقوم تقسيم العمل الدولي منذ نشأته على أساس علاقة جائرة بين طرفين يتحكم أحدهما بالآخر بما يمتلكه من قوة ويزداد تحكمه رسوخا باستمرار هذه العلاقة.

ولقد صاحب قيام الرأسمالية الصناعية وبفضل التطور التكنولوجي تغير في شكل تقسيم العمل الدولي إذ مكنت الثورة الصناعية الدول الأوربية من انتاج السلع على نطاق واسع فبرزت الحاجة إلى وجود أسواق لتصريف هذه السلع والحصول منها على متطلبات الصناعة الجديدة من المواد الأولية ، وهكذا تخصصت الدول الرأسمالية الصناعية (المركز) بتصنيع السلع الاستهلاكية والإنتاجية وأنيطت بالدول الأخرى (الأطراف) انشاء الصناعات الاستخراجية والتخصص في إنتاج المواد الزراعية اللازمة للصناعات في دول المركز الرأسمالي العالمي ، وبهذا فإن هياكل الإنتاج في دول الأطراف تمت هيكلتها وفقا لحاجات دول المركز الرأسمالي العالمي بحيث تختص كل دولة في الأطراف بإنتاج سلعة واحدة أو أكثر يتم تصديرها إلى دول المركز . وحول هذه العملية نشأت الشركات اللازم وجودها للتعامل في هذه السلع انتاجا وتصديرا ونقلا وتمويلا وساهمت هذه الشركات بالتالي في بلورة هذا التقسيم الدولي للعمل بين مجموعة الدول المتقدمة (المركز) والدول النامية (الأطراف) .

أما النمط الراهن لتقسيم العمل الدولي والذي يمكن وصفه بأنه نمط مركب فلا يستبعد النمط القديم المذكور سابقا وإنما يتشابك معه فهو يبقي تخصص الدول في إنتاج السلع التي تخصصت تاريخيا في إنتاجها بما في ذلك ما طرأ على هذا التخصص من تطور موضوعي بفعل العوامل الدولية والمحلية ، ويضيف إليه ما يعد جوهر التقسيم الدولي الجديد ومما يميزه عن المرحلة السابقة ، يتمثل هذا الجوهر في انتقال فكرة تقسيم العمل داخل الوحدة الإنتاجية إلى المستوى الدولي بحيث تختص الدول – أو على الأقل بعضها – في القيام بجزء من عملية إنتاج سلعة واحدة وبذلك تتوزع عملية انتاج السلعة على أكثر من دولة ويكون بالتالي أن تتخصص بعض هذه الدول في عملية تجميع الأجزاء التي يتم إنتاجها في مختلف الدول ، لكن هذا النظام الذي يسمح للدول النامية بنوع جديد من تقسيم العمل الدولي يرضي نزعتها إلى التصنيع لا يحل مشاكلها الاقتصادية ولا يصفي نواقص النظام الاقتصادي الدولي الذي أوجد التخلف وكفل استمراره. فالتقسيم الدولي الجديد للعمل يبقي موضوعيا على مكانة دنيا تابعة لدول العالم النامي فدورها يظل تابعا يتحدد في الدول الرأسمالية المتقدمة وفقا لمصالح الأخيرة واحتياجاتها فهذا التقسيم يبقى على تخصص الدول النامية في إنتاج السلع واحتياجاتها ،كما يبقي على تخصص الدول النامية في إنتاج السلع الزراعية والمعدنية التي تخصصت بها تاريخيا ويضيف إليها بعض المراحل الإنتاجية الخاصة بإنتاج أجزاء من السلع الصناعية التي يسمح لهذه الدول بالاشتراك في انتاجها[40]، إلا أن هذه المراحل الإنتاجية تكون الأكثر تلويثا للبيئة ، والأكثر استخداما للعمالة الرخيصة ، والأكثر استنزافا للموارد الطبيعية. كذلك ساعد تقسيم العمل الدولي على خلق اقتصاد مزدوج فهناك قطاع حديث يرتبط بالاقتصاد الأجنبي من أعمال خدمات وبنوك وصناعات استخراجية ويعيش في هذا الاقتصاد قطاع محدود من السكان يحصلون على أجور مرتفعة ، وهم منقطعي الصلة بينهم وبين بقية السكان ، ويسود بين المشتغلين فيه لغة الغرب وعاداته وقيمه ، بينما القطاع التقليدي يضم فروع الاقتصاد القومي وفي طليعتها الزراعة وتسود فيه تقنية متخلفة ، ويعيش عليه أغلبية السكان ودخلهم محدود نظرا لانخفاض المنتجات الزراعية ، والصلة منعدمة بين القطاعين .فالصناعة لا تعمل على تطوير الزراعة في مدها بالمواد الصناعية اللازمة أو بتصنيع منتجاتها حيث تقف التقنية الحديثة عند حدود لا تؤثر في القطاع التقليدي ، ولا الزراعة تمد الصناعة بالمدخلات اللازمة حيث تسوق المواد الزراعية محليا للاستهلاك المباشر أو تتجه للتصدير بأثمان منخفضة وتعيش الأيدي العاملة في القطاع التقليدي في تخلف معيشي ظاهر[41].

إن كل ذلك يؤدي إلى زراعة المناطق الهامشية واستنزافها وإزالة الغابات من أجل زراعة الأرض وتعزيز الإنتاج الغذائي أو من أجل تحويل أراضي الغابات التي تمت إزالتها إلى مراعي لغرض التصدير إلى الدول المتقدمة لسداد ديون الدول النامية ، والسكن في المناطق المعرضة للفيضانات والزلازل والبراكين بسبب تجدد خصوبتها بشكل طبيعي ، ورخصها وعدم توفر بديل يتناسب وقدرات أغلبية سكان هذه الدول الفقراء ، يساعد على ذلك الجهل بالكوارث الطبيعية وآثارها وتدني مستوى الاستجابة لها بسبب تدني المستويات العلمية والتكنولوجية لشعوب الدول النامية الأمر الذي يؤدي إلى تكلفة بشرية عالية وتكلفة مادية قليلة نسبيا مقارنة بالدول المتطورة نتيجة لضعف البناء التحتي وصغر حجم الاقتصاد الوطني الممثل في صغر منشآتها الاقتصادية الناتجة عن تبعية اقتصاديات الدول النامية (الأطراف) للدول المتقدمة (المركز) . إن التحرر من قسمة العمل الدولي الحالية الجائرة يمكن أن يقود إلى تنمية حقيقية (غير تابعة) في مختلف المجالات والأبعاد المكانية مما يعني تطور نوع ومستوى الإستجابة للكوارث الطبيعية والحد من وقوع الكثير منها ومن تأثيراتها .

الخاتمة

لقد زاد الاهتمام بالكوارث الطبيعية من قبل مختلف التخصصات والمستويات بعد أن ازداد تكرارها وتأثيرها وكان للجغرافيين دورا رئيسيا في الحوار الدائر حول الموضوع إذ أن فهم الجغرافي للعمليات الطبيعية وردود الفعل الاجتماعية إزائها تساعد على تكوين منظور فريد من نوعه تبدأ منها دراسة العلاقة بين المجتمع والطبيعة والعمل من أجل تحسين أحوال السكان. إضافة إلى كون الجغرافيا تعزز الوعي البيئي الذي هو عنصر مهم للتربية البيئية لإنها (الجغرافيا) تدفع الانتباه إلى العلاقة الديناميكية بين الإنسان والبيئة وإدخال مفهوم الإدراك الذي يعد أهم عناصر عملية صنع القرار، والذي يصنع بشكل رئيسي في ضوء الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للكوارث الطبيعية. لقد أظهرت الدراسة أن الكارثة الطبيعية تؤدي إلى الانكشاف الأمني المفاجئ للدولة أو الإقليم الذي تقع فيه ويصبح عرضة للتغلغل والنفوذ وإعادة توزيع القوة إقليميا ، كما تنشأ تحالفات جديدة حتى بين الفئات المتصارعة أو المتحاربة مثلما حدث في باكستان (كشمير) وإندونيسيا (حركة آتشة) وسريلانكا (نمور التاميل) .

كذلك أظهرت الدراسة بأن القوة الوطنية National Power بمعناه التقليدي النيوتني القائم على التوازن العسكري أو السكاني أو المساحي أصبح مفهوما عقيما لا يستطيع الوقوف بوجه الكارثة حتى بالنسبة لأعظم قوة موجودة حاليا وهي الولايات المتحدة الأمريكية إذ عجزت اتجاه اعصاري (كاترينا) و(ريتا) عام 2005 ، لهذا ينبغي إعادة النظر في مفاهيم القوة الوطنية ، والسيادة والأمن القومي ، والمصلحة الوطنية وغيرها من المفاهيم التي تنعكس واقعا تجزيئيا وسكونيا في التحليل . كما يمكن أن نعي الكوارث الطبيعية وفقا لتأثيرها المتتابع ويسمى ذلك تأثير الدومينو Domino Effect حيث تحدث أو تثير الكوارث الطبيعية كوارث بشرية لها مضاعفات عالمية. ففي سياق مجتمع معولم فإن كلا من سكان الحضر والريف يعتمدون على توزيع الخدمات على المستويين الوطني والعالمي إلى حد أن الفشل في قطاع واحد يمكن أن يؤثر في سكان مناطق لم تضرب مباشرة مسببة فوضى عامة . لابد من الإشارة أيضا إلى ازدياد انقسام الأمم والمجتمعات بين الفقر والغنى والقوة والضعف كما أصبحت هناك انقسامات على أسس عرقية وعلى أسس ثقافية ، فالفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون تزداد اتساعا في داخل المجتمعات ، وبين الأمم والشعوب وأصبحت هذه التباينات تعوق القدرة على التصرف في مواجهة الكوارث الطبيعية .

المصادر و الهوامش

1- Bimal Kanti Paul (Environmental Hazards and Disasters: context, Perspectives and Management) Wiley-Blackwell, Oxford, 2011, pp. 37-38.

2 - Ibid, p. 38.

3 - Long Hualou (Disaster prevention and Management: A Geographical perspective) Disaster Advances, Vol. 4, No. 1, 2013, p.3.

4. مثال ذلك ما حدث يوم الجمعة بتاريخ 17 / 2/ 2006 في الفلبين حيث غطت انزلاقات طينية من أحد الجبال القرى المجاورة وطمرت المساكن بساكنيها ، وذلك بسبب إزالة الغطاء الشجري في هذه الجبال.

5. UNEP.(Global Environment Outlook 3 : Past , Present and Future Perspective) , Earthscan , London 2002 , pp . 270-273.

6. سامح غرابية و يحيى الفرحان (المدخل للعلوم البيئية) ، دار الشروق ، عمان ، 1998 ، ص 176.

7. المصدر نفسه ، ص 377 .

8. البنك الدولي ، مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر ، 2003 ، ص 40.

9. UNEP.(Global Environment Outlook 3 : Past , Present and Future Perspective) , Op .Cit, p. 270.

10. Roxanna McDonald (Introduction to Natural and Man-Made Disasters and Their Effect on Buildings) Architectural Press , London , 2003 , p.9.

11. خالد منصور ، (المساعدات الإنسانية و الكوارث الطبيعية) ، السياسة الدولية ، العدد 163، 2006 ، ص 71.

12. K.J. Geregory (The Changing Nature of Physical Geography) Arnold , London , 2000 , P. 189.

13. البنك الدولي ، مصدر سابق ، ص 41.
14. International Federation of Red Cross and Red crescent societies (World Disasters Report 2011) Geneva, Table-9.
15. David Alexander, (Natural Disasters) UCL press, London, 1993, نقلا عن center for Environment Education (understanding Disaster) India, 2007, pp. 24-25.
16. P. Blaikie et al (At Risk: Natural Hazards, People's Vulnerability and Disasters) 2nd ed, Routledge, N.Y., 2004. P.6.
17. P. Blaikie et al (At Risk: Natural Hazards, People's Vulnerability and Disasters) Routledge, N.Y., 1994. P.9.
18. -لمزيد من التفصيل حول جهود سوزان كوتر في هذا المجال واستخدامها لمصطلح Hazardscape يفضل الرجوع الى:
- Suzan L. Cutter (Vulnerability to Natural Hazards) Progress in Human Geography, Vol.20, No. 4, 1996, pp. 529-539.
- Suzan L. Cutter et al (Revealing the Vulnerability of people and Place: A case study of Georgetown county, South Carolina)Annals of the Association of American Geographers, vol. 90, No. 4 2000, pp. 713-737.

-Suzan Cutter "ed" (American Hazardscape: The Regionalization of Hazards and Disasters) Joseph Henry Press, Washington, D.C., 2001, chapter 1, pp. 1-12.

19. خالد منصور ، مصدر سابق ، ص 71 .
20. المصدر نفسه ، ص 73 .
21. حنان رجاني عبداللطيف (التكلفة الاقتصادية للكوارث الطبيعية) السياسة الدولية ، العدد 163 ، 2006 ، ص 82 .
22. تقول هذه النظرية أن الديمقراطية الغربية قد انتصرت ، و انتصر الغرب معها بانهيار الماركسية وتفكك الاتحاد السوفيتي ، هذا الانتصار الكاسح في رأي فوكوياما قد أغلق باب التاريخ ، فلا جديد بعد هذا اليوم إلا في حدود بعض الاصلاحات الطفيفة ، لكن لن يتعد هذا ليصبح حدثا تاريخيا . للتفصيل ينظر : فرانسيس فوكوياما (نهاية التاريخ) ترجمة و تعليق حسين الشيخ ، دار العلوم العربية ، بيروت ، 1992.
23. محمد بن عبدالله السلومي (السائحون على الكوارث) ، مجلة البيان ، العدد 185 ، 2003 ، ص 66- 74. كذلك يراجع الفصل الثاني من المصدر التالي الذي هو عبارة عن خبرة المؤلف في مجال العمل الإغاثي و العون من قبل المنظمات الدولية : غراهام هانكوك (سادة الفقر) ترجمة نصر السيد ومستمار القيد ، دار الحداثة ، بيروت ، 1994.
24. البنك الدولي (تقرير سنداي: إدارة مخاطر الكوارث من اجل تعزيز القدرة على مجابهة الكوارث في المستقبل) د.ت، ص13.
25. عمار على حسن (البيئة و العلاقات الدولية : مفاهيم و اقترابات حديثة) ، السياسة الدولية ، العدد 163 ، 2006 ، ص 88.
26. محمد سعيد أبو عامود (حدود التعاون الدولي في مواجهة الكوارث الطبيعية) ، السياسة الدولية ، العدد 163 ، 2006 ، ص 60 . ويمكن ان نشير هنا الى ان اول طرح بشكل منظم وواضح لمفهوم الامن الإنساني ظهر في تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الذي يصدره سنويا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.
27. للتفصيل حول هذه الحالات و غيرها ينظر : سعيد قاسم المصري (الدبلوماسية و الكوارث الإنسانية) ، السياسة الدولية ، العدد 163 ، 2006 ، ص 66-69 . كذلك من الدراسات التحليلية الأولى التي استخدمت مصطلح دبلوماسية الكوارث كانت الدراسة التالية

Ilan Kelman and Theo Koukis (Disaster Diplomacy) Cambridge Review of International Affairs, Vol. 14, No. 1, 2000. وللتفصيل حول هذا الموضوع الحديث يمكن الرجوع الى Ilan Kelman (Disaster Diplomacy: How Disaster Affect Peace and Conflict) Routledge, Oxford, 2012.

28. خالد منصور ، مصدر سابق ، ص 75 .
29. عمار على حسن ، مصدر سابق ، ص 88.
30. حول الدول الهشة مفهوماً وتطبيقاً يجد القارئ عرضاً لها في المصدر الآتي: مروة سامي جودة (التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة الهشة: دراسة تطبيقية على العراق) رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، 2018، بالإضافة الى المصدر الأساسي لكل الدراسات في مجال الدولة الهشة وهو التقرير السنوي لمجلة فورن بوليسي Foreign policy بعنوانFragile states Index.
31. البنك الدولي(تقرير سنداي: مخاطر الكوارث من اجل تعزيز القدرة على مجابهة الكوارث في المستقبل)، مصدر سابق، ص13.
32. عمار على حسن ، مصدر سابق ، ص 88.

33. إن حسابات القوة التقليدية تغفل حسابات الضعف كما تغفل تطور المشكلات ذات الصبغة العالمية التي من أهمها : الزيادة السكانية ، والأمراض المعدية ، والتلوث ، والكوارث الطبيعية ، و انتشار الاسلحة غير التقليدية ، ومخاطر البحث العلمي في المجال البيولوجي ، والمخدرات وتآكل التراث الثقافي والحضاري . ينظر : وليد عبدالحي (تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية : دراسة مستقبلية) ، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر ، الجزائر ، 1994 ، ص 162.
34. حنان رجاني عبداللطيف ، مصدر سابق ، ص 81.
35. مصطفى كمال طلبه (الأخطار البيئية و مسئولية المجتمع الدولي) ، السياسة الدولية ، العدد 163 ، 2006 ، ص 56 .
36. نانسي هاب ، مختار حسين ، لور دريفيز (امتصاص الصدمات) ، التمويل والتنمية ، ديسمبر ، 2003 ، ص 24.
37. Patrick Webb (Food as Aid : Needs and Challenges in the 21st Century) Occasional Paper , No 14 , World Food Programme , Rome , 2004 , p. 15.
38. خالد منصور ، مصدر سابق ، ص 74.
39. بول فريمان ماكين ، وثيو كوما رماني (الوقوف على أهبة الاستعداد) التمويل و التنمية ، سبتمبر ، 2003 ، ص 43.
40. محمد نور الدين (الشركات دولية النشاط والتقسيم الدولي الجديد للعمل) في مصطفي كامل "محررا" ، (الاقتصاد العالمي الجديد و موقع مصر فيه) مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ، 1998 ، ص 86-87.
41. عبدالله هداية (حوار الشمال والجنوب في ضوء تقسيم العمل الدولي و الشركات المتعددة الجنسية) دار الشباب للنشر ، قبرص ، 1986 ، ص 19-20.